الكفايات ولانه لا يصلح له الامن عالم المعروف والمنكر
وعرف كيف يرتب الامر في اقامته وكيف يباشر
فان الجاهل ربما نهى عن المعروف وامر بمنكر وربما
عرف الحكم في مذهبه وجهله في مذهب صاحبه فنهاه بلغ مقابلة
عن غير منكر وقد يغلط في موضع اللين والعنف في موضع
الغلظة ويذكر على من لا يرد انكاره الا عاديا
او على من الانكار عليه عنك كالانكار على اصحاب
الماصر والامر بالمعروف تابع للمامور به ان كان
واجبا فواجب فان كان ندبا فندب واما النهي عن
المنكر فواجب كله لان جميع المنكر تركه واجب لاتصافه
بالقبح فان قلت كيف يباشر الانكار قلت يبتدئ
بالسهل فان لم ينفع ترقى الى الصعب بالتدريج
كمن المنكر قال الله تعالى فاصلحوا بينهما ثم قال
فقاتلوا فان قلت فمن يباشره قلت كل مسلم
تمكن منه واختص بشرائط وقد اجمعوا ان من
رأى غيره تارك للصلاة وجب عليه الانكار لانه
معلوم فتحمله لكل احد واما الانكار بالقتال فالامام
وخلفاؤه او لانهم اعلم بالسياسة وصعم عدها
فان قلت فمن يوضر وينهى قلت كل مكلف وغير
مكلف اذ هم يضربون غيره ضرب الصبيان والمجانين
وينهى الصبيان عن المحرمات حتى الاتعودوها
كما تواخذون بالصلاة ليعتادوا عليها الى هنا من
الكشاف قال في المرغيناني نقلا عن الفقيه ابي

الليث

الليث رحمه الله الامر بالمعروف على وجوه ان كان
يعلم انه لو امرهم بذلك قبلوه فتركه
افضل وكذلك لو علم انه تقع العداوة بينهم وبينه ولو
علم انه لو ضربوه صبر على ذلك ولا شكوه للاخذ فهذا
لا باس به وهو مجاهد في ذلك وهذا منه صلوات
الله وسلامه عليه اذ هم من ولو علم انهم لا يقبلون
منه ولا يخافون منه ضربا ولا شتما فهو بالخيار ان
شاء امرهم وان شاء تركهم والامر افضل وقال الامر
بالمعروف باليد على الامراء وباللسان على العلماء وبالقلب
لعوام الناس وهو اختيار الزندوستي رحمه الله ا
الى هنا لفظ المرغيناني وروي عن بعض الصحابة
رضي الله عنهم انه قال ان الرجل اذا امر منكرا لا يستطيع رأي مع
التكثير عليه فليقل ثلاث مرات اللهم ان كان هذا
منكرا فاذا قال ذلك فقد فعل ما عليه كذا في تفسير
المصنف رحمه الله **قوله والجهاد** بالجر اي الجهاد
فرض على سبيل الكفاية اذا لم يكن النفير عاما بان
لا يحتاج الى جميع المسلمين وذلك لحصول المقصود
ببعضهم ثم في هذا الاطلاق نظر لانه قد لا يكون
النفير عاما ويكون الجهاد فرض كفاية وقد يكون
فرض عين فانه اذا حاء النفير وفي قربهم من المسلمين
من لا يقدر على مقاومتهم يكون فرض عين عليهم واما
على من وراءهم من المسلمين بعد فهو فرض كفاية
حتى يسعهم تركه اذا لم يحتج اليهم وبه صرح في الذخيرة

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)